

الربيع العربي واللاجئون الفلسطينيون: تغيير أم ترسيخ للوضع القائم؟

عاصم خليل وأمل زايد

ملخص الورقة

تعالج هذه الورقة واقع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية على ضوء التغيرات التي حصلت في الدول العربية نتيجة ما يشار إليه مجازاً (وأحياناً عن غير حق) بالربيع العربي. يدخل موضوع هذه الورقة ضمن المحور الرابع (فلسطينيون خارج السياسة: اللاجئون وأحوالهم).

فقد تم استثناء اللاجئين، ومنذ عدة عقود، من منظومة الحماية الدولية للاجئين، في الوقت الذي امتازت به الحماية الإقليمية بضعفها، والحماية الوطنية (حيثما وجدت) بسرعة تغيرها وتأثرها بالصراعات والحسابات الداخلية للدول المضيفة، وطبيعة العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية. كما أن قضية اللاجئين بقيت هامشية ضمن منظومة أوسلو وما تبعها من قيام السلطة.

ساهم الربيع العربي في تزايد الأمل لدى الفلسطينيين بإمكانية تغيير أوضاعهم واستيعابهم وقضيتهم وعودتها للمركزية التي تستحق. لكن ما يحصل في الكثير من الدول العربية نتيجة هذه التغيرات يشير إلى أن قضية اللاجئين بقيت ثانوية مقارنة بالمشاكل الداخلية للدول ما بعد الثورات أو خلالها. بل إن الاستثناء لعقود من منظومة الحماية الدولية وضعف الحماية الإقليمية والوطنية جعلهم عرضة لانتهاكات لحقوقهم وحياتهم. كما بقي الاستثناء هو القاعدة العامة للتعامل مع الفلسطينيين في كل ما هو تطبيق عام للقانون والسياسات.

في ظل هذا الوضع سيجادل الباحثان النظر إلى إمكانية أن يشمل التغيير المنشود والتحول الديمقراطي استيعاباً لقضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، وإمكانية إحداث تغيير جوهري في طريقة تعامل الدول المضيفة معهم وماهية الأثر المحتمل – إن وجد - على حقهم بالعودة. كما سيتم نقاش التوجهات المقترحة في النظر للدولة الفلسطينية كحل محتمل وإن مؤقت للخروج من حالة انعدام الجنسية بالنسبة للكثير من اللاجئين الفلسطينيين، أو أن يشكل الإقليم المرشح لتلك الدولة ملاذاً آمناً للكثير من اللاجئين الفلسطينيين غير المؤتمن على حياتهم وأملاكهم في الكثير من الدول العربية، وأثر ذلك على حقهم بالعودة، وعلى طبيعة الدولة الفلسطينية وواقع الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى العلاقات مع الدول العربية المضيفة.

1. مقدمة

لا تسعى هذه الورقة إلى البحث في أسباب ودوافع التحركات التي بدأت شعبية وسلمية والتي انتهت في كثير من الدول العربية إلى صراع مسلح. تلك التحركات التي استحوطت في البداية مصطلح "الربيع العربي"، ولكن مع الوقت بدا واضحاً بأن ما يحدث لا يليق به ذلك المصطلح، وذلك نتيجة لما آلت إليه الأمور من دموية وتهديد لاستقرار المنطقة ووحدة الدول وبقائها. كما لا تبحث هذه الورقة في نتائج تلك "الثورات" أو "الإنقلابات"، السلمية منها أو الدموية، الشعبية أم الفئوية. بل تربط ما بين تلك الثورات والفلسطينيين، واللاجئين منهم على وجه التحديد.¹ فما الذي أتت به رياح التغيير على الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية المضيفة؟

تعالج هذه الورقة وضع الفلسطينيين في الدول الرئيسية المضيفة للفلسطينيين، وهم بحسب عدد الفلسطينيين فيها، الأردن، لبنان، سوريا ومصر، وهي الدول الأربع التي يوجد لديها حدود جغرافية مع فلسطين التاريخية والتي يقيم فيها العدد الأكبر من الفلسطينيين. إلا أنه سيتم الإشارة إلى أمثلة أخرى من دول "الربيع العربي" كلما كان ذلك ضرورياً لتدعيم أو تحدي إحدى فرضيات البحث الرئيسية. إلا أن ميزة الدول الأربع التي سنتعرض لها هي أنها تقدم تنوعاً كافياً لإعطاء صورة واضحة عن التغيير الذي حصل وأثر ذلك على الفلسطينيين.

تنطلق الورقة، أولاً، من واقع استثناء الفلسطينيين من منظومة الحماية الدولية والوطنية في الوقت الذي تم استثناءهم من اتفاقيات أوسلو وعزلهم التدريجي عن مركزية صنع القرار، وهو ما كان له أثر سلبي واضح على مكانة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، وهو ما جعلهم أقل تحصيناً في مواجهة ما يمكن أن يحدث من تغييرات في الدول العربية المضيفة، سواء تغييرات ذات طابع اقتصادي أو سياسي أو مجتمعي. ثانياً، وبعد استعراض لأهم ما آلت إليه الأمور في بعض الدول العربية، يلاحظ الكاتبان أن الربيع العربي، وإن رافقه تفاؤل فلسطيني بتحسين أوضاعهم وعودة قضيتهم للظهور في مركز القضية الفلسطينية، إلا أنه فعلياً رافقه استمرار للاستثناء والتهميش. وهو ما يعني إمكانية تعايش حكومات منتخبة ديمقراطياً ومسؤولة شعبياً مع إبقاء

¹ وإن كان هذا التمييز بين اللاجئ وغير اللاجئ من الفلسطينيين في الدول العربية لا يفيد كثيراً لغايات هذه الورقة كون الدول العربية المضيفة تتعامل مع "الفلسطينيين" بحسب الوثائق التي يحملونها وليس لكونهم لاجئين أم لا، بالإضافة إلى أن الوثائق تمنح لهم بغض النظر عن كونهم لاجئين أم لا. كما أن هناك الكثير من غير اللاجئين الممنوعين لأسباب مختلفة من العودة لفلسطين. وهم بالتالي متساوون مع اللاجئين من حيث عدم مقدرتهم على العودة إلى ديارهم وإن لم يخرجوا منها عنوة. الاختلاف الوحيد بين اللاجئ وغير اللاجئ يكون في علاقته مع وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين وأهلية الشخص لتلقي المساعدات. لكن حتى هذا الفرق تم تجاوزه من ناحيتين، فالكثير من اللاجئين الفلسطينيين غير مسجلين لدى الوكالة، كما أن الوكالة حصرت مساعداتها بالمعوزين من اللاجئين فقط، في الوقت الذي قدمت فيه مساعداتها في بعض الأحيان، منطلقاً من أسباب إنسانية، للمعوزين من الفلسطينيين، وإن لم يكونوا من اللاجئين المسجلين لديها. لهذا، فإنني سأشير للفلسطينيين (وهو ينطبق على اللاجئين وغير اللاجئين منهم) وفي حال وجود ما يميز اللاجئين الفلسطينيين سأقوم بذكر ذلك صراحة.

الفلسطينيين خارج منظومة الحماية الوطنية والدولية² أخيراً، تربط الورقة، من خلال الخاتمة، بين الأمن الإنساني للاجئين الفلسطينيين (تجاوز الاستثناء من منظومة الحماية الدولية والوطنية) واستقرار الدول العربية المضيفة وقدرتهم على تحقيقهم للأمن القومي المنشود، وعلى ضوء التغييرات التي يدعى بأنها ستكون ديمقراطية وشعبية. وبهذا سيتم التنظير، وإن بشكل أولي، حول النظام الديمقراطي الذي لا يمكنه أن يتحقق في الدول العربية إلا بحماية الفلسطينيين وتمكينهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2. الفلسطينيون: حالة استثنائية؟

تعتبر القضية الفلسطينية حالة استثنائية بموجب الكثير من المعايير. فمن وعد بلفور والذي دخل ضمن أهداف الانتداب البريطاني بموجب ما ورد في قرار عصبة الأمم؛ إلى سياسة الانتداب في تسهيل نقل السكان اليهود و"شرعة" وجودهم من خلال قوانين انتدابية؛ وفيما بعد، تقسيم فلسطين نتيجة الحرب وقيام دولة إسرائيل على معظم فلسطين التاريخية؛ وسيطرة كل من الأردن ومصر عما تبقى من فلسطين التاريخية؛ والتي عادت لتصبح جزءاً من الأرض الفلسطينية المحتلة تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. كما أن أكثر من نصف الفلسطينيين تم تهجيرهم نتيجة النكبة، فتحول معظم الفلسطينيين إلى لاجئين في الدول المجاورة والشتات.

كما تواصلت رحلة الفلسطينيين مع "الاستثناء". فدوناً عن جميع مجموعات اللاجئين حول العالم، خصصت الأمم المتحدة وكالة خاصة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الوكالة) والتي لم يكن لها أية مهام حماية للاجئين بل كان دورها، كما اسمها، الغوث والتشغيل. وقد تحددت ولاية الوكالة بمناطق خمس فقط وهي: الأردن، سوريا، لبنان، الضفة الغربية، قطاع غزة. وهو ما اعتبر حينه، وما زال بالنسبة للكثيرين، إنجازاً بالنسبة للدول العربية، التي عملت جاهدة على عدم شمول الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 (اتفاقية اللاجئين) للاجئين الفلسطينيين، وهو ما تم العمل على النص عليه بشكل عام في المادة 1/d، والذي استثنى من تطبيق اتفاقية اللاجئين على جميع من يقع تحت ولاية وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة. حيث لم يكن هناك حينها أي وكالة أخرى مخصصة لقضايا لاجئين غير وكالة الغوث وتشغيل لاجئي فلسطين. هذا يعني أن هذه المادة كانت تقصد استثناء اللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص (Falk et. al 2008, 223). علماً بأن جميع هذه الدول المضيفة – كما معظم الدول العربية – لم تصادق أصلاً على اتفاقية اللاجئين أو بروتوكولها الإضافي لعام 1967. وفي حال مصادقتها، كما هو حال مصر، فهذا لم يعن عملياً تغيير طريقة تعامل الدولة المصرية مع الفلسطينيين.

² في الوقت الذي تستمر فيه القيادة الفلسطينية بتحييد قضية اللاجئين من الناحية السياسية والتوجه التدريجي للتعامل معهم على أنها قضية سياسية، بحيث تتعامل السلطة الفلسطينية (والآن الدولة الفلسطينية) مع اللاجئين الفلسطينيين على أنها قضية أخرى من بين غيرها الكثير مما يسترعي انتباهها (مثل قضية تأمين المعاشات للموظفين!) بل وأصبحت تتعامل وكأنها دولة مضيفة أخرى للاجئين ليس أكثر، ولكن هذا موضوع آخر لن نتطرق له في هذا البحث.

فمن بين ما جلبته الحرب العالمية الثانية وما تلاها من تكثيف الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، هو تحول مفهوم اللاجئ وما تقدم له من حماية على أنه جزء من شعب أو مجموعة عرقية، لتصبح الحماية مقدمة له كفرد بموجب ما تعرض له من تهديد على حياته وحرياته. فلم يعد الأمر مرتبطاً كما كان سابقاً بكون أحدهم روسياً، أو يهودياً أو أرمنياً أو ما إلى ذلك. الاستثناء الوحيد على هذا التحول، كان الفلسطينيون. والسبب المنطقي الذي يفسر ذلك هو تغليب التوجه القائم على حماية حقوقهم كشعب على ذلك الذي ينظر إلى كونهم قضية أفراد يحتاجون للحماية لما تعرضوا له من انتهاكات أو تهديدات شخصية، وكونهم غير قادرين أصلاً على العودة إلى ديارهم بسبب رفض الدولة الجديدة التي أنشئت قسراً، إسرائيل، لعودتهم إلى ديارهم، وهو مطلب اللاجئين الفلسطينيين الرئيسي (بل الوحيد!). وبهذا غاب الفاصل بين الفلسطيني واللاجئ بالنسبة للدولة العربية المضيفة، وإن بقي الفاصل قائماً بالنسبة للوكالة. وأصبح المعيار بالنسبة للأردن هو الجنسية، فمن حصل عليها اختلف جوهرياً عن أولئك الذين بقوا دونها، في الوقت الذي جاء منح الجنسية الأردنية مستقلاً عن وضع اللجوء. وفي مصر تم التعامل مع أي فلسطيني بموجب التشريعات الخاصة بهم، والدوائر الحكومية المخصصة للتعامل مع قضاياهم. وفي لبنان وسوريا، تم التعامل مع من تم تسجيلهم عند دخولهم الحدود الوطنية في فترة زمنية محددة بحيث شملتهم القوانين الوطنية المخصصة للتعامل معهم، دون غيرهم من الفلسطينيين، اللاجئين منهم (مثل أولئك الذين عبروا الحدود لدول مضيئة أخرى) وغير اللاجئين، (أو اللاجئين والأجانب من غير الفلسطينيين).

وبهذا فإن اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة غير محميين بموجب اتفاقية 1951 في الدول الخمس المضيفة، كما تم أيضاً استثناءهم من تطبيق تلك الاتفاقية في بعض الدول التي صادقت عليها مثل مصر، بحجة أنهم فلسطينيون ولا يحتاجون للحماية في دولة عربية شقيقة! وفي تفسير لاتفاقية اللاجئين، كان هناك توجه عند بعض الدول التي صادقت على اتفاقية اللاجئين لاستثناء الفلسطينيين من تطبيق اتفاقية اللاجئين كونهم مشمولين بولاية الوكالة حتى بعد مغادرتهم لتلك المناطق الخاضعة لها. وبهذا تحول الاستثناء من الحماية الدولية لعنة ترافق الفلسطينيين أينما حلوا، بحيث يمنعوا من التمتع بما ورد في اتفاقية 1951 ومن دور الحماية الذي تقدمه المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنشأة بموجب اتفاقية اللاجئين. لكن تم تجاوز هذا الأمر في كثير من الدول الأوروبية (وهناك قرارات محاكم بهذا الاتجاه) على ضوء عدم تمكن الكثير من هؤلاء الفلسطينيين (خاصة أولئك الذين تركوا لبنان) من العودة إلى بلد اللجوء الأصلي (نتيجة فرض قيود على عودتهم بدون تأشيرة!).

يشار في كثير من الأحيان إلى بروتوكول الدار البيضاء لعام 1965 والذي احتوى على نقاط إيجابية بالنسبة للفلسطينيين.³ ومن بين تلك الايجابيات كونه يطالب الدول الأعضاء بمعاملة الفلسطينيين كالمواطنين من حيث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (كالعمل والتمتع بالخدمات الصحية والتعليم) بالإضافة إلى ضمان حقهم بالسفر والإقامة، دون أن يؤدي ذلك لتجنيسهم (شبلق

³ يشير البروتوكول للفلسطينيين وليس للاجئين الفلسطينيين، وبهذا فإن ما ورد فيه من أحكام لا يميز بين الفلسطينيين بسبب وضعهم كلاجئين.

2011، 265). وقد تمسكت معظم الدول العربية بالجزء الثاني (عدم التجنس)، وتنصلت في مجملها من التزاماتها بموجب الجزء الأول (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية). في الوقت الذي كان يعاني مواطنو هذه الدول أصلاً من ضعف الحماية لحقوقهم الأساسية، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية.

الاستثناء الوحيد الذي يشار له عادة للتوافق العربي بموجب بروتوكول الدار البيضاء بعدم تجنس الفلسطينيين، هو الأردن. حيث تم، من خلال قانون الجنسية الأردني، منح المواطنة لجميع اللاجئين المتواجدين ضمن إقليم الدولة الجديدة، المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تشمل الضفة الغربية والضفة الشرقية لنهر الأردن. لكن، وبالعكس الحكمة التقليدية باعتبار الأردن خروج عن القاعدة العامة، يؤكد الباحثان بأن الأردن هو الاستثناء الذي يثبت القاعدة. فقانون الجنسية جاء ليمنح جميع من ينطبق عليه المعيار الإقليمي والشخصي، ولم يكن حلاً أردنياً لقضية اللاجئين الفلسطينيين. بل أن اللاجئين وغير اللاجئين من الفلسطينيين (ممن تنطبق عليهم شروط الجنسية الأردنية) حصل على الجنسية الأردنية الجديدة، وغيرهم، حتى وإن كان لاجئاً فلسطينياً (ممن لا تنطبق عليهم شروط الجنسية الأردنية)، حرم من الجنسية الأردنية (مثل أولئك اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الأخرى أو نازحي قطاع غزة عام 1967 (تاكبيرغ 2003، 70)). أما الدول التي رفضت تجنس الفلسطينيين فمنهم من منحهم حقوق المواطنين (مثل سوريا) ومنهم من عاملهم كأجانب (لبنان ومصر). وفي كل الأحوال يبرر استثنائهم من إمكانية الحصول على جنسية البلد المضيف حتى من خلال إجراءات لم الشمل أو الإقامة الطويلة والتي تؤهل الأجانب بالعادة إلى الحصول على المواطنة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن حق العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين لا يتأثر بحصولهم على جنسية دولة أخرى. في الوقت الذي يكون منحهم للجنسية يزيل عنهم عائقاً رئيسياً في العالم المعاصر؛ ألا وهو انعدام الجنسية. إلا أن هذه الحجة – ضد التوطين والوطن البديل- ما زالت شائعة وكثيرة الورود على ألسنة السياسيين والدبلوماسيين العرب عند الحديث عن حقوق الفلسطينيين على أراضيهم وكأن على اللاجئين الفلسطينيين دائماً الاختيار بين حقه بالعودة أو حقه بعيش حياة كريمة، أي بين الحقوق القومية والحقوق الإنسانية (البشيتي 2012).

تجدر الإشارة إلى أن بروتوكول الدار البيضاء، بالإضافة إلى التحلل الكامل مما ورد فيه من التزامات بداية التسعينات، لم يكن يحتوي على آليات تضمن تطبيقه – كما معظم القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية. في الوقت الذي تعاني فيه المنطقة العربية بشكل عام من غياب تام لآليات المساءلة الدولية والإقليمية، لملاحقة أية مخالفة لقرارات جامعة الدول العربية من جهة، أو أية انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية من جهة أخرى. وهو ما زاد من سوء الأوضاع العامة للاجئين في هذه الدول (Rempel 2009 , 211-217).

هذا الاستثناء للفلسطينيين في القانون الدولي الخاص باللاجئين، في الوقت الذي كانت فيه آليات الحماية الإقليمية شبه معدومة، أدى إلى ما يطلق عليه مسمى "فجوة الحماية" التي يعاني منها

اللاجئون الفلسطينيون في دول المنطقة، والتي يقصد بها غياب وعدم تطبيق آليات الحماية الدولية القانونية على اللاجئين الفلسطينيين بحيث يخضعون فقط للقوانين والسياسات المحلية في الدول المضيفة (Khalil 2011)، خاصة وأن الدول التي تقع ضمن ولاية الوكالة تعمل بناءً على اتفاقيات ثنائية بينها وبين الوكالة والتي غالباً ما لا تلتزم بها الدول، كما أن الدول المضيفة كانت تضغط على الوكالة وموظفيها لأسباب سياسية أو مالية أو شخصية أو غيرها مما أثر سلباً على مجتمع اللاجئين في تلك الدول (تاكنبرغ 2003، 37).

كما أن فجوة الحماية الدولية والإقليمية جعلت الفلسطينيين رهينة لتأرجح سياسات الدول العربية تجاه الفلسطينيين، والتي تعكس طبيعة العلاقة التي تربط هذه الدول بمنظمة التحرير الفلسطينية. وبهذا أصبح الفلسطينيون ضحية لتبعات ونتائج الصراعات والحسابات الداخلية بين الدول والمنظمة. ومع طول أمد قضيتهم وغياب أي حل فعلي وجذري لها، عاش اللاجئون الفلسطينيون في الدول المضيفة ظروفاً حياتية صعبة نتيجة السياسات التمييزية والاستثنائية بحقهم، فقد تم بشكل ملحوظ استثناءهم عن غيرهم من الأجانب والضيوف واللاجئين والمواطنين في هذه الدول، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى. ودائماً ما كانت تلك الدول تقدم المبررات "المنمقة" لانتهاك حقوق اللاجئين الفلسطينيين فيها، فتارة يستغلون ورقة "مناهضة التوطين للفلسطينيين" بحجة منع موت حق العودة لفلسطين، وتارة أخرى يستخدمون حجة الحفاظ على الأمن القومي فينتهكون حقوق الانسان الأساسية للفلسطينيين المقيمين على أراضيها.

هذا يعني بأن وضع الفلسطينيين أكثر هشاشة من غيرهم، وأن عدم الاستقرار أو العنف أو النزاعات الداخلية التي رافقت ما يسمى بالربيع العربي شكلت خطراً كبيراً بالنسبة لأنهم على أنفسهم وممتلكاتهم، وبالنسبة لقدرتهم على ممارسة الحد الأدنى من الحقوق والحريات، التي كانوا يتمتعون بها في الدول العربية المضيفة.

3. الربيع العربي والفلسطينيون

جاءت رياح التغيير لتضرب الدول العربية مع نهاية عام 2010 وبداية 2011 وقد انطلقت من تونس لتمتد إلى كل من مصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها. نجحت الشعوب في العديد منها بإسقاط رأس الحكم فيها، في حين تم إفشال أخرى وقمعها كما حدث في البحرين، في حين لجأت بعض الدول إلى أخذ خطوات استباقية للحيلولة دون الانتهاء لمصير مشابه لغيرها، فأحدثت كل من المغرب والأردن إصلاحات وتغييرات حكومية لتهدئ من غليان الشعب في الشارع.

ولقد أدى قيام الثورات في بعض الدول العربية وما رافقها من تغييرات وإصلاحات في غيرها، إلى تعزيز اعتقاد سائد بأن ذلك سيرافقه تحسن في أوضاع المواطنين في نواحي حياتهم المختلفة، وفي تعزيز حقوقهم وحرياتهم. كما أن الاعتقاد بأن وجود حكومة أكثر تمثيلية للشعوب التي تحكمها سيؤدي إلى تغيير اتجاه الفلسطينيين والقضية الفلسطينية لا محالة. لكن سرعان ما تلاشت هذه

الاعتقادات مع ما لوحظ من تدهور لوضع الحقوق والحريات بشكل عام واستمرار التمييز بل تعزيزه تجاه الفلسطينيين بشكل خاص.

فعلى مدى عقود عملت الأنظمة العربية الحاكمة على استغلال اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم لتحقيق مآرب سياسية، فكان على الفلسطينيين إما أن يساهموا في تعزيز النظام الحاكم بشكل أو بآخر أو أن يكون مصيرهم الطرد كنوع من الانتقام الجماعي (بن عنتر 2012، 4). ومع اندلاع هذه "الثورات" في الدول العربية، غالباً ما كان أول رد فعل رسمي وحكومي لا يتوان عن توجيه أصابع الاتهام لجهات أجنبية ولأجندات ومؤامرات خارجية تستهدف أمن هذه الدول واستقرارها، وبما أن الفلسطينيين في هذه الدول هم أقرب وأضعف الجهات "الأجنبية" فإنهم معرضون للاستهداف أكثر من غيرهم، ككبش فداء لتبرير قمع التحركات الشعبية واستخدام العنف من قبل الدولة وأجهزتها.

وبما أنه من المرجح ان تستغرق هذه "الثورات" والتحويلات فترة طويلة تمتد لعدة سنوات لكي تجني ثمارها، ونظراً لحدثة هذه التحويلات، فإنه يعتبر من المبكر الحكم على نجاحها من عدمه في هذا الوقت، حتى وإن كانت بعضها قد نجحت في تحقيق أهم أهدافها وهي الإطاحة بنظام الحكم الموجود. لذا فإنه وبالرغم من حجم التوقعات والتأملات التي رافقت هذه الثورات إلا أنها ما زالت لم تقدم التغييرات الكافية للشعوب والرعايا المقيمين فيها. إلا أننا هنا سنعمل على تسليط الضوء على كيفية تأثر اللاجئين الفلسطينيين بالتحويلات في المنطقة العربية حتى الآن ورصد التغييرات – إن وجدت- سواء كانت تغييرات سلبية أم إيجابية وذلك في عدد من الدول العربية وخاصة كل من مصر وسوريا مع التطرق لكل من تونس وليبيا والأردن ولبنان.

1) مصر:

حتى عام 2011، كان نظام الحكم في مصر يعتبر من أهم حلفاء إسرائيل في المنطقة، وكان محمد حسني مبارك – الرئيس المصري حينها – شريكاً إستراتيجياً ويعتبره الإسرائيليون صديقاً. وتجلي التعاون بين الطرفين في العديد من المواقف والأحداث نذكر منها إعلان إسرائيل الحرب على قطاع غزة عام 2008 – 2009، وعلى لسان وزيرة خارجيتها حينها تسيبي ليفني من وسط القاهرة. لذا وعندما نجح المصريون في ثورة 25 يناير من عام 2011 بالإطاحة بمبارك وإجباره على إعلان تنحيه عن الرئاسة، تنفس الفلسطينيون كما المصريون الصعداء. فبالرغم من قلة عددهم نسبياً مقارنة بدول أخرى، عانى اللاجئون الفلسطينيون في مصر على مدى عقود من هشاشة الوضع القانوني الخاص بهم ومن صعوبات جمة على مختلف الأصعدة داخل الأراضي المصرية. فبعد لجوءهم إلى مصر إثر نكبتهم عام 1948 تم منحهم وثائق إقامة مؤقتة بهدف تسهيل حياتهم في مصر، إلا أنهم كانوا دائماً يواجهون الصعوبات والمعوقات من أجل تجديد هذه الوثائق مما كان يضع العراقيين أمامهم في مجالات العمل والتعليم والإقامة والسفر.

فلا يحظى الفلسطينيون في مصر بفرصة العمل في الكثير من القطاعات. فالأولوية دائماً للمواطنين، كما أنهم ممنوعون من العمل في القطاع العام. أما في قطاع التعليم، فلا يسمح

للفلسطينيين دخول المؤسسات التعليمية الحكومية، وفي المدارس والجامعات الخاصة عليهم الدفع بالعملات الأجنبية وبرسوم خاصة. كما أنهم لا يحظون بأي نوع من التأمين الصحي. ويضاف إلى كل ذلك حرمانهم من الحصول على الجنسية المصرية، حيث لا يحق لهم الحصول على الجنسية المصرية، حتى وإن كانوا من أب فلسطيني وأم مصرية، وحتى وإن كانوا قد ولدوا وعاشوا كل عمرهم في مصر، فقد تم استثناءهم من قانون تجنيس أبناء الأم المصرية (Khalil 2011).

وبعد نجاح تنحية حسني مبارك عن منصبه ومع بداية مرحلة التحول الديمقراطي المنشودة وصولاً إلى إجراء أول انتخابات رئاسية وبرلمانية نزيهة، ووصول أول رئيس مدني منتخب بإرادة شعبية وهو الرئيس محمد مرسي ممثلاً عن حزب الحرية والعدالة التابع لحركة الإخوان المسلمين، بدأت بعض التغيرات البسيطة في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية والفلسطينيين. فمنذ أول خطاب رسمي له في جامعة القاهرة بعد توليه منصبه، حرص محمد مرسي على التأكيد على وقوفه إلى جانب الفلسطينيين ودعم القضية الفلسطينية والمصالحة الفلسطينية، وخلال الهجوم الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، كان هناك رد فعل وتعامل مغاير تماماً عن أي موقف مصري سابق، فقد تم سحب السفير المصري من تل أبيب، وتوجه رئيس الوزراء المصري إلى غزة على رأس وفد رفيع المستوى، وتمكنت مجموعة شبابية شعبية من دخول غزة للتضامن مع أهلها خلال العدوان وهو ما لم يحدث قط في عهد النظام السابق (عبد الفتاح 2012، 68).

أما على الصعيد القانوني والتشريعي، فقد شهد عهد محمد مرسي إلغاء للتأشيرة المفروضة على الفلسطينيين لدخول مصر ما عدا الرجال دون سن 40، كما خففت القيود على فلسطيني قطاع غزة المارين من مصر حيث سمح لهم المرور بشكل طبيعي دون الاضطرار للانتظار في غرفة الترحيلات. كما صدر قرار بأحقية حصول الأجانب لأم مصرية على الجنسية المصرية، وتم منح 15 ألف فلسطيني الجنسية المصرية. كما تم فتح معبر رفح لفترات أطول مما كان عليه الوضع قبل. لكن هذه التغييرات كانت رمزية أكثر منها حقيقية تجاه الفلسطينيين ولم تكن لهذه التغييرات أن تبقى بعد أحداث 30 تموز 2013 حيث تم عزل الرئيس مرسي، وهو ما تبعه خطوات تصعيدية تجاه الفلسطينيين، مثل سحب الجنسية من عدد ممن حصلوا عليها أيام حكم مرسي بحجة أنهم "عناصر من حماس"؛ كما عملت وزارة الداخلية المصرية على تشديد القيود والرقابة على إجراءات منح الفلسطينيين الجنسية وتم رفض العديد منهم لحجج أمنية كالتخوف من تملك أراضي بسيناء أو الانتماء لحماس. كما تعالت الأصوات المطالبة بسحب الجنسية المصرية من الفلسطينيين، في الوقت الذي شهدت وسائل الإعلام حملة ضخمة للتحريض على الفلسطينيين.⁴

⁴ - (دائرة شؤون اللاجئين، 2013/9/12) "مصر تسحب الجنسية عن أكثر من 100 ألف فلسطيني حصلوا عليها في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي". <http://www.snawd.org/Details.aspx?id=7678>.
- أسعد، محمد. 2013. "دعوى قضائية لإلغاء قرار بمنح الجنسية المصرية لآلاف الفلسطينيين". اليوم السابع. بتاريخ 2013/9/1 من الرابط التالي: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1229771>
- النجار، محمد. 2013. "إعلام مصر يحرض على الفلسطينيين والسوريين". الجزيرة نت. بتاريخ 2013/7/15 من الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/news/pages/8ef6b8a5-1c62-4a81-8bdf-0bbf9886de77>

(2) سوريا:

حظي اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بمعاملة جيدة من قبل السلطات والشعب على حد سواء، ويعتبر حال الفلسطينيين في سوريا الأفضل مقارنة بغيرها من الدول العربية. فبالرغم من أن هؤلاء اللاجئين حصلوا على وثائق سفر مؤقتة ولم يحصلوا على الجنسية السورية، إلا أنهم تمكنوا من التمتع بمعظم الحقوق والمزايا التي يتمتع بها أي مواطن سوري آخر، ما عدا تلك المتعلقة بالتصويت وشراء الأراضي وامتلاك أكثر من منزل واحد. فكانوا يحصلون على الوظائف في القطاعين العام والخاص دون قيود، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالقطاع الصحي وقطاع التعليم.

ولكن النظام السوري منذ عهد الأسد الأب وحتى في عهد الابن، حاول السيطرة على القيادة السياسية الفلسطينية هناك، وكان غالباً ما يستغل القضية الفلسطينية لصالحه. وكان دعمه للأحزاب الفلسطينية وإبواء قياداتها يحسب دائماً له بأنه داعم للمقاومة ضد إسرائيل، وهذا ما وضع الفلسطينيين هناك في موضع حرج كونهم يقدرون دعم النظام السوري لهم من جهة ويقدرون وجود حركة شعبية سورية مطالبة بالتغيير. ونظراً لهذا الوضع الذي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيه، حاول اللاجئون الفلسطينيون هناك ومنذ بداية توتر الأوضاع في سوريا النأي بأنفسهم عن التدخل في الشؤون الداخلية السورية، فهم لم ينخرطوا يوماً بالسياسة السورية إضافة إلى أنهم يشكلون أقلية غير مؤثرة من السكان لا تتجاوز 3%، كما أنهم لطالما حافظوا على هويتهم كفلسطينيين وليس كسوريين (كيالي 2012ب، 198). ناهيك عن خوفهم من أن ينتهي بهم الأمر كما هو الحال في مخيمات الفلسطينيين في لبنان من اضطهاد وقتل وانتهاكات نتيجة ما اعتبره اللبنانيون تدخلاً فلسطينياً بالشؤون اللبنانية.

ولكن بعض الجهات الرسمية السورية سارعت إلى تحميل مسؤولية الأحداث في سوريا إلى جهات أجنبية، ومنهم الفلسطينيون. فبدأت الاتهامات بأن الفلسطينيين هم السبب، وأنهم لم يراعوا آداب الضيافة كونهم ضيوف في سوريا، وبتاريخ 2011/3/27 جاء تصريح بثينة شعبان، نائب رئيس الجمهورية حينها لنتهم فيه فلسطينيي المخيمات بإثارة الفتنة قائلة أن "ما حدث في اللاذقية أنّ مجموعة من مخيم الرملة - ويؤسفي أن أقول من الإخوة الفلسطينيين - هاجموا وكسروا المحالّ التجاريّة في مدينة اللاذقية وبدأوا بمشروع فتنة. وعندما تصرّف الأمن بشكل ممتاز ولم يقبل باستخدام أيّ عنف، خرج أحد المتظاهرين يحمل سلاحاً فقتل رجل أمن واثنين من المتظاهرين". وجهات أخرى تتحدث عن مدسوسين فلسطينيين بين المتظاهرين في درعا يحرضون ويخربون (حمود 2013، 10-11).

ومع هذا، حافظ الفلسطينيون على حياديتهم في الفترة الأولى من الثورة السورية والتي اتسمت بالسلمية، ولم يتم استهداف المخيمات الفلسطينية خلال العام الأول من الثورة، وكانت المظاهرات

القريبة من المخيمات تتفادى الوصول إلى المخيمات وحدودها حتى لا يتم الزج بالفلسطينيين في أي أحداث. ولكن سرعان ما توالى الأحداث وتغيرت وبدأت الأمور تتقلب مع فقدان الطابع السلمي للثورة وتحول الصراع الداخلي هناك إلى صراع مسلح ودموي. وبدأت المخيمات الفلسطينية تصبح جزءاً من الأحداث، فأحياناً تستخدمها قوات النظام كنقاط عسكرية لمهاجمة نقاط مجاورة، وأحياناً أخرى كان يحتمي بها المعارضون، حيث أدت المخيمات الفلسطينية دوراً إغاثياً في ذلك الوقت مما جعلها عرضة لحملة أمنية كبيرة وتعرضت لهجمات متكررة من القصف تم على إثرها تدمير مخيم درعا وكذلك مخيم اليرموك الذي شهد أكبر موجة نزوح من السوريين إليه. ولم يميز النظام السوري عند استهدافه للمدن بين المخيم وغيره، فحضر مخيم الرمل الفلسطيني في شهر آب من العام 2011 وقتل عدد من الفلسطينيين وشنت آخرون، وتوالى الضربات التي استهدفت المخيمات الفلسطينية كمخيم الحسينية وحمص وغيرها، وارتفعت معدلات الضحايا من الفلسطينيين بين قتيل وجريح وآخر مطارد أو سجين أو مفقود آخرون كثر بين نازح ومشرّد. وكان لمخيم اليرموك نصيب الأسد من هذه الهجمات، فهو يعتبر أكبر تجمع فلسطيني في سوريا وهو كعاصمة للفلسطينيين هناك، وقد تم استهدافه بالصواريخ والطائرات حيث قتل فيه المئات وشرد الآلاف (كيالي 2012، 204-207).

ومع اشتداد وتيرة الهجمات ضدهم، ازداد معدل انخراط الفلسطينيين في الاحتجاجات والمظاهرات تنديداً بالمجازر والقتل، وبلغ الأمر إلى حد انشقاق مجموعات من الضباط والجنود في جيش تحرير فلسطين في الجيش السوري وانضمامه إلى الجيش الحر، وإدارة حملات إلكترونية داعمة للثورة ضد النظام. في حين حافظت جهات أخرى على موالاتها للنظام وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة، في حين أثرت جهات أخرى اتخاذ مواقف مغايرة مثل انسحاب قيادات حماس من سوريا وهو ما يعتبر من مؤشرات أثر الأزمة السورية على الفلسطينيين. وبعد سيطرة الجيش الحر على المخيمات حوصرت تلك المخيمات وتم منع المؤن والغذاء والأدوية عن بقي في هذه المخيمات من اللاجئين. أما الدول المجاورة لسوريا، فحرصت على التشديد على ضرورة عدم الزج باللاجئين الفلسطينيين في الصراع، وغالباً ذلك لا يأتي مراعاة لمصلحة هؤلاء اللاجئين وإنما لتخوفها -أي تلك الدول- من تحمل مسؤوليتهم في حال لجأوا إليها (بن عنتر 2012، 4).

3 تونس وليبيا:

تعتبر أعداد اللاجئين الفلسطينيين في كل من تونس وليبيا قليلة نسبياً مقارنة بكل من مصر وسوريا، ولكن تعامل هاتين الدولتين للاجئين الفلسطينيين كان جيداً، وهي من أكثر الدول تساهلاً مع فئة اللاجئين الفلسطينيين. فتونس هي من الدول الموقعة على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، وبالتالي يحصل اللاجئون الفلسطينيون فيها على معاملة لاجئي الاتفاقية وكل ما يترتب على ذلك من مساعدات وتسهيلات وحصولهم على وثائق سفر وإقامة. وفي ليبيا، تمتع الفلسطينيون وغيرهم من العرب بوضع خاص جعلهم متساوين إلى حد ما مع المواطنين الليبيين أنفسهم فيما يتعلق بالعمل والسفر والإقامة، كما أن عدداً من الفلسطينيين في ليبيا هم من لاجئي الدول العربية

الأخرى وعلى رأسها لبنان، حيث فروا من الحرب الأهلية التي اندلعت هناك، ومن دول أخرى خسروا إقامتهم أو وثائقهم فيها، ولم يتمكنوا من العودة ولم تقبل أي دولة أخرى استقبالهم فاستقروا في ليبيا. إلا أنه وفي عام 1995 أجبر الفلسطينيون في ليبيا على مغادرتها في ظل تقليص العمال الأجانب في ليبيا نتيجة الحصار الدولي عليها واعتراضاً على مبادرة بيروت العربية واتفاق اعلان المباديء للسلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين والتي اعتبرته ليبيا مؤامرة لتوطين الفلسطينيين في الدول العربية ومصادرة حقهم بالعودة. ولكن ما لبثت أن أوقفت ليبيا حملة طرد الفلسطينيين بعد ضغوطات عربية ودولية وبعد أن عانى هؤلاء الفلسطينيون على مدى عدة أسابيع على المعابر والحدود دون السماح لها بدخول ليبيا أو حتى مصر أو غيرها.

ومع نشوب الثورة في ليبيا، واجه الفلسطينيون هناك ظروفاً صعبة خاصة وأن الثورة خرجت عن سلمييتها. وبما أنهم وفي معظمهم لا يملكون الوثائق التي تمكنهم من السفر والانتقال، اضطروا إلى المكوث على الحدود أو في منازل بعض الليبيين الذين آوهم. فقد رفضت الدول التي قدموا منها بداية أن يعيدهم. فمن كانوا قد جاءوا من لبنان هرباً من الحرب الأهلية توجهوا إلى الحكومة اللبنانية والسفارة من أجل تسهيل عودتهم إلى لبنان في ظل عدم استقرار الظروف في ليبيا، إلا أن طلبهم قد ووجه بالرفض. كما منعوا أيضاً من العودة إلى غزة واللجوء إليها من خلال منعهم من دخول الأراضي المصرية من الأساس بحجة أنهم لا يملكون وثائق. وفي هذه المرحلة، وبعد مبادرات من السلطة الفلسطينية لإجلاء الفلسطينيين من ليبيا، سمحت إسرائيل بعودة 300 فلسطيني من ليبيا بعد التأكد منهم أمنياً وذلك كبادرة "إنسانية" منها (الشرق الأوسط 2011). في حين رفضت مصر إدخال أي فلسطيني فار من ليبيا إلى أراضيها بأوامر عسكرية من الجيش المصري.

أما تونس، والتي كانت قد نجحت قبلاً بالثورة على نظام الحكم وإسقاطه سلمياً، فقد دخل أراضيها مجموعة من اللاجئين الليبيين والفلسطينيين، وقد خصصت لهم مخيماً على الحدود الليبية التونسية وهو مخيم الشوشة أقصى جنوب تونس، حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين ما يقارب 1400 لاجئ من أصل 3000 من جنسيات مختلفة تمت تسوية أوضاعهم جميعاً ما عدا الفلسطينيين بالرغم من مرور أكثر من عامين على وجودهم، في حين تتحدث السلطات عن أنهم يرفضون الدمج والتوطين كما باقي الجنسيات التي لجأت إليها (الجزيرة 2013).

أما بعد استقرار الأوضاع نسبياً في كل من تونس وليبيا، ونجاح الثوار بالإطاحة برؤوس النظام الحاكمة وهما زين العابدين بن علي ومعمر القذافي، فقد تغيرت الجهات الحاكمة والمسيطرة في هذه الدول، واستلمت الجهات ذات المرجعية الإسلامية زمام الأمور، وبدأت الوعود بالتغيير في مناحي الحياة من خلال تعديلات دستورية وقانونية وغيرها. ولكن بقي الفلسطينيون في هذه الدول كما كانوا دوماً... لا يعتبرون سوى استثناء. فبالرغم من إصدار إعلان دستوري بتاريخ 2012/8/3 يحدد معالم النظام السياسي الجديد بعد الثورة ويؤكد على حماية الحقوق والحريات العامة في المادة السابعة منه والتي تؤكد على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص كما يؤكد على نية الانضمام للإعلانات والمواثيق الدولية المختلفة الخاصة بحقوق الإنسان وحياته (حلقة نقاشية 2012)، عدلت الحكومة الليبية بعد الثورة قوائم الجنسيات الممنوعة من دخول ليبيا وسمحت لجميع

الجنسيات العربية بدخولها ما عدا الفلسطينيين، وقد شمل المنع حملة جواز السفر والوثيقة على حد سواء بحجة عدم التفرقة وزرع النعرات (الخطيب 2013)!

وفي تونس تتسابق الشخصيات الرسمية لإعلان دعمها للقضية الفلسطينية والفلسطينيين وحقوقهم، إلا أن هذه المواقف بقيت حبيسة الحروف والكلمات ولم تصل بعد مرحلة التطبيق. فمثلاً، وفي مقابلة صحفية له، أكد الغنوشي رئيس حزب النهضة التونسي ذو المرجعية الإسلامية الذي استلم مقاليد الحكم في تونس بعد خروج زين العابدين أنه: "لن يأمن العالم إن لم يعد اللاجئون الفلسطينيون إلى ديارهم" (الخطيب 2013) وأعلنت حركة النهضة في أكثر من مناسبة أنها لن تعترف بإسرائيل كما ستغلق مكتب العلاقة مع إسرائيل في تونس (شقاقي 2013، 158)... ولكن على المستوى الفعلي، لم يتم اتخاذ أي خطوات فعلية وما زال الفلسطينيون في تونس يعانون رغم قلة عددهم ورغم قيام الثورة وتغيير النظام.

4) الأردن ولبنان:

لم تشهد كل من الأردن ولبنان أحداثاً ترقى ليطلق عليها مسمى "ثورة" بأي شكل من الأشكال، وبالتالي فلا يمكن الحديث عن تغيير في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الموجودين أصلاً على أراضيها منذ سنوات، ولكن يمكن هنا العمل على رصد سياسة كل منهما في التعامل مع موجات اللجوء التي شهدتها حدودهما في ظل الأحداث في الدول المجاورة وخاصة التعامل مع اللاجئين من أصول فلسطينية والذين انتهى بهم الأمر على أبواب إحدى هاتين الدولتين.

ابتداءً بالأردن، فلم تشهد أحداثاً بزخم جيرانها من الدول العربية كمصر وسوريا كونها تداركت الأمر بإجراء إصلاحات وتعديلات عدة. فالمطالب الشعبية في الأردن لم تصل لمستوى المطالبة بالإطاحة بالنظام الملكي هناك، وإنما كانت مطالبات بتحسين مستوى المعيشة وما إلى ذلك. ومع أن الفلسطينيين هناك لم يتغير حالهم عما سبق فترة الثورات العربية، لا بد من الإتيان على رصد أثر الربيع العربي على الفلسطينيين في الأردن انطلاقاً من أنها لطالما اعتبرت الملاذ الآمن للاجئين الفارين من دول الجوار والصراعات الدائرة فيها ومن بينهم الفلسطينيين.

فقد شهدت الأردن موجات لجوء كبيرة قادمة من سوريا هرباً من عمليات القصف والقتل والتنكيل الجارية منذ ما يزيد على العامين في سوريا. لكن المفارقة هنا كانت بالتميز تجاه اللاجئين القادمين من سوريا من ذوي الأصول الفلسطينية مقارنة بغيرهم من اللاجئين السوريين. فقد أعلنت الأردن أنها غير مستعدة لاستقبال أي لاجئ فلسطيني آخر داخل أراضيها وبالتالي منعت دخول الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية إلى الأراضي الأردنية. ومع تدهور الأوضاع وزيادة أعداد هؤلاء اللاجئين على حدودها هددت بترحيلهم إلى سوريا من جديد أو حتى بإرسالهم إلى غزة والضفة (حمود 2013، 36). ومن ثم خصصت لهم مخيماً خاصاً منفصلاً عن اللاجئين السوريين وجمعتهم تحت حراسة خاصة وبظروف أقرب إلى الاحتجاز في "حوش البشاشة" ومخيم "سايبير سيتي" وبأدنى متطلبات الحياة الإنسانية. فيمنع عليهم الخروج منه باتجاه الأراضي والمدن الأردنية. كما حرموا من قانون التكفيل الذي أقرته الأردن للاجئين السوريين بحيث يمكن أن تقوم عائلة أو

شخص أردني بتكفل عائلة أو شخص سوري بحيث يسمح له الخروج من المخيم الخاص بهم، إلا أن هذا النظام استثنى صراحة اللاجئين من أصول فلسطينية (الإصلاح نيوز 2012، حمود 2013، 36).

وبالانتقال إلى لبنان، فهي الدولة التي لطالما اعتبرت الأسوأ من حيث التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين، فقد تم منعهم من أي نوع من أشكال الاندماج في المجتمع اللبناني، حيث تم اعتبارهم مصدر تهديد للمجتمع اللبناني وتوازن توزيعه الطائفي، ومن هذا المنطلق حرم الفلسطينيون في لبنان من أدنى حقوقهم الإنسانية، فلم يسجل كمقيم قانوني في لبنان سوى أولئك الذين لجأوا إلى لبنان مباشرة عام 1948، أما من دخلوا لبنان بعد ذلك، فاعتبروا غير قانونيين في لبنان ومنعوا من الاستفادة من أي خدمات حكومية، كما منعوا من العمل في القطاع الحكومي وفي عدد كبير من المهن النقابية في القطاع الخاص كالطب والمحاماة، وتم التضييق عليهم بشكل كبير فيما يتعلق بمنحهم تصاريح عمل. كما ومنع الفلسطينيون من دخول الجامعات والمدارس الحكومية، بينما سمح لهم دخول الخاصة منها في حال تمكنوا من تحمل تكاليفها، إلا أنهم هنا أيضاً منعوا من دراسة بعض التخصصات. يضاف إلى ذلك منعهم من الاستفادة من الخدمات الطبية الحكومية حيث تقتصر الخدمات الطبية التي يتلقونها على تلك التي توفرها الأونروا والصليب الأحمر وبعض المنظمات.⁵

كما ظهر مما سبق وكما كان معروف على مدى سنوات عدة، يعتبر تعامل الأردن مع اللاجئين الفلسطينيين هو الأفضل مقارنة بغيره من الدول العربية بعد حصول معظم اللاجئين هناك على جنسيات أردنية، في حين لا يختلف أحد على أن لبنان هي أسوأ من تعامل مع اللاجئين الفلسطينيين من بين الدول العربية على الإطلاق. إلا أن هذا الحال يختلف تماماً في الأحداث الأخيرة في ظل الثورات العربية، فإذا ما قارنا بين طريقة تعامل كل منهما مع اللاجئين الفلسطينيين الفارين من أحداث سوريا إلى حدود هاتين الدولتين، يتبين لنا أن الأردن أغلقت حدودها في وجههم ورفضت بشكل قطعي دخول لاجئين من أصول فلسطينية إلى أراضيها واعتبرتهم غير قانونيين وضيقت على من تمكن من الدخول بشكل كبير، في حين كان وضعهم إلى حد ما أفضل على الحدود اللبنانية بالرغم من صعوبته وصعوبة معاناتهم هناك، حيث تم على الأقل فتح الحدود امامهم وسمح لهم بدخول الأراضي اللبنانية والتحرك بسهولة وبصورة قانونية، كما سمح لهم بالتسجيل لدى الأونروا للحصول على خدماتها. ودخلوا مخيمات الفلسطينيين الموجودة في لبنان في حين هم محتجزون في مبنى معزول تحت حراسة مشددة في الأردن في سايبير سيتي (سمبسون 2012؛ حمود 2013، 36).

4. الخاتمة: اللاجئون ومستقبل المنطقة

لقد تباينت معاملة الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين كما تمت الإشارة أعلاه. لكن ما يميزها جميعاً هو أنها كانت بعيدة كل البعد عن سمة الاستقرار. فجوة الحماية الدولية والإقليمية وغياب القوانين

⁵ للمزيد حول هذا الموضوع انظر: (تاكنبرغ 2003) و (Khalil 2011). وحول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وقوانين العمل انظر:

<http://www.palhumanrights.org/rtw%20campaign/Right-to-work/Labor%20Study-Arabic.pdf>

الوطنية المناسبة، بل وغياب احترام القانون وحقوق الإنسان وحرياته في الكثير من الدول العربية، جعل وضع الفلسطينيين مرهوناً بسياسات حكومية غير مستقرة وقرارات إدارية متغيرة، ومتأرجحة بحسب الاعتبارات الأمنية وحسب مصلحة تلك الدول من جهة وعلاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الأخرى. كما كانت معاملة الدول المضيفة تختلف بحسب اللاجئين (أو الفلسطينيين) أنفسهم. فقد تختلف المعاملة بين لاجئي عام 1948، ونازحي 1967؛ بين نازحي الضفة ونازحي قطاع غزة؛ بين سكان المخيم ومن يقطنون خارجه، وهكذا.

فحالة مصر ساعدت في توضيح أثر الانتقال من حكم حسني مبارك إلى حكم الإخوان المسلمين على الفلسطينيين، ومن ثم أثر عزل الرئيس مرسي وتشكيل حكومة انتقالية، والذي شكل تراجعاً لافتاً لبوادر التغيير الإيجابية التي لمست بعد انهيار نظام حسني مبارك، من حيث التعامل مع حركة السكان الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة، على سبيل المثال. وهو ما يؤكد حقيقة هشاشة وضع الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة والتي بقيت بعد الربيع العربي رهينة بالتحويلات والتغيرات الداخلية وليست محمية ومقننة بموجب القانون الوطني والدولي.

وحالة لبنان، حيث كانت حرية الفلسطينيين في التنقل والإقامة والتملك أقل من غيرها من الدول، يلاحظ انفتاح لبنان (حتى الآن) لاستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من سوريا والسماح لهم بالإقامة داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان، والمكتظة أصلاً، مع تساؤلات حول أثر ذلك على وضع لبنان الديمغرافي وكيفية تعاملها معهم حال انتهاء الأزمة السورية. أما الأردن، فيلاحظ تمييزه ما بين السوريين الذين يسمح لهم (حتى الآن) بدخول الأردن ما داموا يحملون وثائق سفر قانونية، والفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر سورية، والذين يمنعون من عبور الحدود الأردنية على ما يبدو. بل أنه يتم فصل الفلسطينيين من حاملي وثائق السفر السورية الذين عبروا الحدود الأردنية عن باقي السوريين ووضعهم في مخيم خاص بهم. وهناك مؤشرات لتعامل الحكومة الأردنية مع دخولهم على أنه تهديد للأمن القومي الأردني.

أما الحالة السورية، حيث النزاع المسلح ما زال قائماً، فهي تشير إلى أن المخيم، كما معظم الأراضي السورية، أصبح مساحة من اللاقانون واللاحماية والأمان، بغض النظر عن طريقة معاملة النظام سابقاً مع الفلسطينيين وإعطائهم حقوقاً متساوية مع المواطنين تقريباً. وهو ما ينهي وبلا عودة وجود مساحات لتوفير الحماية للاجئ، المخيم، ويدفعه للبحث عن محيط مختلف وشبكة أمان مختلفة في دولة اللجوء أو خارجها. إن الصراع في سوريا ما زال مشتتلاً حتى تاريخ كتابة هذه الورقة ومعاناة الفلسطينيين فيها مستمرة يوماً بعد يوم. أما نتيجة هذا الصراع فستكون مصيرية بالنسبة للفلسطينيين، الذين يبقى مصيرهم مجهولاً حتى الآن. إن ما يستحق البحث هو وضع الفلسطينيين المقيمين في المخيمات وأولئك المشردين في مناطق خارجها، والذين يشتركون معاً بانعدام الأمان. إلا أن هذا الوضع أدى إلى الانقاص من المفهوم التقليدي للمخيم على أنه ملاذ آمن للاجئ الفلسطيني حيث تم التعرض للمخيمات الفلسطينية واستهدافها بمن فيها. فلم تعد المخيمات كما كان المبتغى من إنشائها مكاناً يجد فيه اللاجئون الفلسطينيون ملاذاً آمناً، بل أصبحت مكاناً مرشحاً للاستهداف والموت. بل أن إيصال المعونات لهم من قبل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين

وتقديم الخدمات لهم، لا يمكنه أن يتم بالطريقة التقليدية وذلك لتقطيع أوصال سوريا من جهة، ومحاصرة المخيمات من جهة أخرى. مما يقتضي إعادة النظر في آليات المساعدة المقدمة للاجئين الفلسطينيين في سوريا وفي غيرها من الدول العربية.

من ناحية أخرى، يلاحظ هشاشة وضع اللاجئين الفلسطينيين على ضوء النزاعات في الدول المضيفة. فعلى ضوء الأزمة السورية، والتي أدت إلى تهجير الكثير من الفلسطينيين من سوريا، ولكنهم، وبعكس المواطنين السوريين، ليسوا مواطنين لأي دولة معترف بها. وبذلك فإن خروجهم من سوريا يجعلهم بلا شك مقيمين غير شرعيين في أي بلد يلجأون إليه، ويدفعهم نحو الهجرة "غير الشرعية" كخيار وحيد. كما كان حال المئات من الفلسطينيين الذين ماتوا على شواطئ مالطا في المتوسط، بعد استهدافهم من قبل قوات مسلحة ليبية بتاريخ 2013/10/14. وبهذا فقد فروا من الموت في سوريا، ليجدوه في البحر.

هذه وغيرها من الكوارث التي تحل في الفلسطينيين تذكر الفلسطينيين بأن النكبة ليست حدثاً تاريخياً تم عام 1948، بل حالة مستمرة يعيشها اللاجئون حتى اليوم. وعليه تتزايد المطالبات التي بدأت تتعزز بسبب الربيع العربي، والتي تطالب بتحسين الظروف الإنسانية للفلسطينيين، والتي رافقتها مطالبة خجلة لتسهيل "عودتهم" للضفة الغربية أو قطاع غزة – خاصة كونهم عديمي الجنسية من الناحية القانونية، وكونه لا يوجد لديهم أي مكان يقيمون فيه بطريقة شرعية غير سوريا التي يهربون منها. فعلى ضوء الذهاب للأمم المتحدة والحصول على لقب عضو غير مراقب، من المهم يمكن دراسة أثر قيام هذه الدولة على الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، بل وإمكانية منحهم "الجنسية الفلسطينية" (أو على الأقل جواز السفر الفلسطيني) وإن لم يكن مستطاعاً تسهيل عودتهم بسبب سيطرة إسرائيل على المعابر. هناك حاجة أيضاً لدراسة العلاقة بين "العودة للدولة الفلسطينية" أو على الأقل الحصول على "جنسية فلسطينية" من جهة وحق العودة من جهة أخرى.

فطالما كان ينظر لتجنيس الفلسطينيين أو توطينهم على أنه تهديد للأمن القومي للدول العربية المضيفة.⁶ بمعنى آخر فإن تعزيز أمن الفلسطينيين الإنساني كان ينظر إليه على أنه انتقاص للأمن القومي. ما تقدم له هذه الورقة هو عكس هذا المفهوم تماماً. فالأصل بالعلاقة بين الأمن القومي والأمن الإنساني هو أنها علاقة طردية، فكلما زاد الأمن الإنساني زاد الأمن القومي، وليست علاقة عكسية بحيث يجب أن يطغى أحدهما على الآخر. والاختلاف بين المفهوم الأول للأمن القومي الطاغى في الدول العربية والمفهوم الثاني الذي تقدم له هذه الورقة هو الاختلاف بين مفهوم توماس هوبز وجون لوك حول الدولة والسلطة بشكل عام، وبالتالي لمفهوم الأمن القومي. فالأول يرى الامن القومي في الدولة السلطوية، أي أن قوة الدولة هي الأساس وتأتي عبر انصياع الرعايا لسلطتها (وهو بالتالي يضع الأساسات للأنظمة السلطوية). أما جون لوك فيرى أن الأمن القومي يتحقق بتوفر أمن المواطنين الذين يمنحون بإرادتهم الحرة والمشروطة تفويضاً للدولة كي تحكم، وبالتالي فإن أمن الدولة ينبع من رضى المواطنين عن أداءها (نظام ديمقراطي) (الجرباوي و خليل

⁶ يمكن تعريف الأمن القومي على أنه حماية الدولة من التهديدات الخارجية الوافدة ومن التهديدات الداخلية الصادرة عن رعايا يحاولون تقويض ركائزها تحقيقاً لمصالحهم الخاصة. (الجرباوي و خليل 2008، 13).

(2008، 10). وبما أن معظم الدول العربية، إن لم تكن جميعها، هي أنظمة سلطوية تتبنى فكرة أن الأمن القومي يطغى على الأمن الإنساني، فمن المنطقي إذن أن تشهد هذه الدول انتهاكات كبيرة وعديدة لحقوق الإنسان – المواطنين وغير المواطنين.

أما الربيع العربي، فلم يحدث التغيير المتوقع تجاه القضية الفلسطينية وتجاه اللاجئين الفلسطينيين. ففي حين يرى البعض أن القضية الفلسطينية كانت دائماً حاضرة ولم تغيب عن تلك المظاهرات والثورات، وستبقى دائماً بوصلة للعرب، يرى آخرون أن "عفوية الثورات وغياب البنية التنظيمية أدى إلى غياب البعد الإقليمي والاكتفاء بالمطالبات الداخلية للإصلاح (بن عتر 2013، 2). لكننا ومن خلال الأحداث الجارية نخلص إلى أن اللاجئين الفلسطينيين لم يشهدوا أي تغيير من التغيرات التي أملوا بها في ظل التحولات التي شهدتها ويشهدها العالم العربي حالياً. وإن كان هناك تغيير، فما تم من تغيير لم يكن للأفضل. فجميع التحولات لصالح الفلسطينيين كلاجئين وكأشخاص وكقضية لم تتعدى كونها تحولات في الخطاب السياسي لا أكثر وفي حال رافقها انفراج جزئي كما حدث في مصر، إلا أن العودة للحالة السابقة جاءت بعد فترة وجيزة وبحيوية أكبر! مما سبق، يبدو جلياً بأن الفلسطينيين معرضون للبقاء كحالة "استثنائية" في الدول العربية. وفي حال كان هناك تغيير فهو تغيير سلبي وللأسوأ فقد زادت أحوالهم سوءاً وزادت ظروفهم صعوبة وتهجروا من جديد وتشتتوا من جديد وتكبدوا الخسائر البشرية والمادية من جديد، ومع هذا كثيراً ما ألقى اللوم عليهم.

وبالرغم من الترويج الإعلامي والعربي لقرب حل القضية الفلسطينية إلا أنه تبين مع الوقت انشغال تلك الأنظمة "الديمقراطية" الجديدة بشؤونها الداخلية وترتيب صفوفها الداخلية و"نسيانها" أو "تناسيها" وضع الفلسطينيين على قائمة أعمالهم المستقبلية وخططهم للتغيير والإصلاح. وبالتالي عاد الفلسطينيون من جديد ليشغلوا مكانهم على مقاعد الاستثناء. ومن هنا نذكر ما قاله فيليبو غراندي – المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)- عندما تحدث عن الأثر الذي تركته الثورات العربية على اللاجئين الفلسطينيين حيث قال أنه "يمكن القول أن الثورات العربية أثرت على الفلسطينيين بأنها لم تؤثر عليهم أبداً" بمعنى أنهم خاب رجاءهم ولم تتحقق آمالهم بتحسين أوضاعهم أو بالتقدم ولو حتى خطوة واحدة نحو تحقيق حل عادل لقضيتهم.⁷

⁷ في مقابلة له مع جريدة الأهرام، للاطلاع على نص المقابلة انظر:

قائمة المراجع العربية:

- إبراهيم، سعد الدين وآخرون. 1988. *المجتمع والدولة في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- البشيتي، جواد. 2012. "قضية اللاجئين في مناخ الربيع العربي". *الحوار المتمدن*. العدد: 14/4/2012 3698 http://alomsyasa.blogspot.co.il/2012/04/blog-post_6351.html
- أسعد، محمد. 2013. "دعوى قضائية لإلغاء قرار بمنح الجنسية المصرية لآلاف الفلسطينيين". *اليوم السابع*. بتاريخ 2013/9/1 من الرابط التالي: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1229771>
- الإصلاح نيوز. 2012. "اللاجئون الفلسطينيون بين صراع في سوريا ووقف التكفيل والترحيل من الأردن" بتاريخ 2012/7/25. من موقع <http://islahnews.net/99930.html>
- بن عنتر، عبد النور. 2012. "الربيع العربي" والقضية الفلسطينية: مستويات التأثير، محدوديته، وتفاعلاته المستقبلية. ضمن مؤتمر بعنوان "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق". مركز الجزيرة للدراسات ومركز العودة الفلسطيني.
- تاكنبرغ، لكس. 2003. *وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الجرباوي، علي وعاصم خليل. 2008. *النزاعات المسلحة وأمن المرأة*. فلسطين، بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
- الحروب، خالد. 2012. معايير نجاح الثورات العربية. *شؤون عربية*. عدد 149 (121-130).
- الجزيرة. 2013. "تزايد معاناة اللاجئين الفلسطينيين بتونس". *الجزيرة*. نت بتاريخ 2013/5/24 من موقع: <http://www.aljazeera.net/humanrights/pages/d6e4a127-8230-4fc6-b9cc-e0b2cba54b85>
- حلقة نقاشية. 2012. "ليبيا آفاق وتحديات التحول الديمقراطي". *مجلة المستقبل العربي*. عدد 395 (74-7). http://caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_395_hala_k%20nikachieh%207-74.pdf
- حمود، طارق. 2013. *اللاجئون الفلسطينيون في ظل الثورة السورية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الخطيب، زهير. 2013. "الفلسطيني ... مسجل خطر" بتاريخ 2013/6/29 من موقع: <http://www.paliraq.com/News.aspx?id=8928>
- زيدان، يوسف. 2012. *الشهداء الفلسطينيون في الثورة السورية* 2011/3/23 - 2012/11/15. *مجلة الآداب*. <http://adabmag.com/node/501>

- سلامة، ساجي. 2008. "اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المضيفة". في *اللاجئون الفلسطينيون: قضايا مقارنة*. (19-38). فلسطين، بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
- سمبسون، جيرى. 2012. "معاملة أردنية للفلسطينيين على الحدود السورية تتسم بالتمييز". هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 2012/6/4 من موقع <http://www.hrw.org/ar/news/2012/07/04>
- شبلاق، عباس. 2011. "وضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة والشتات". في *اللاجئون الفلسطينيون: حقوق وروايات وسياسات*. (265-267). فلسطين، بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
- الشرق الأوسط. 2011. "إسرائيل تسمح بعودة 300 فلسطيني فقط من ليبيا للضفة الغربية.. بعد التأكد منهم أمنياً". *الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية*. عدد 11777 بتاريخ 2011/2/25 من موقع http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=609862&issue_no=11777#.UImn5VDPUFp
- الشريف، محمد بن شاكر. تحديات الربيع العربي: الحريات، الأقليات، المرأة. من موقع: <http://islamselect.net/mat/96268>
- شقائي، منذر. 2013. *موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات العربية، دراسة حالة: مصر وتونس*. رام الله: مواطن.
- عدوان، بيسان. 2004. *الفلسطينيون في مصر بين السياسات التمييزية والإقصاء من الجنسية: الحوار المتمدن*. عدد 808. من الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17121>
- العناني، خليل. *الثورات العربية بين النجاح والفشل*. مجلة شؤون عربية. عدد 149 (110-120).
- عودة، هاني. *اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية و الربيع العربي*. خلال مؤتمر بعنوان "حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي".
- كيالي، ماجد. 2012. "ثورة السوريين وأثرها على مجتمع اللاجئين في سوريا". *شؤون فلسطينية*. عدد 149 (75-83)
- --- 2012ب. *بعد الثورات العربية: إسرائيل في مواجهة تغييرات إستراتيجية في محيطها*. مجلة شؤون عربية. عدد 149 (75-84).
- --- 2012ج. *أثر المتغيرات في سوريا على فلسطيني سوريا وكياناتهم السياسية*. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية.
- --- 2012د. *هل أثرت الثورات على الأقليات في العالم العربي؟ مجلة شؤون عربية*. عدد 150 (56-62).
- --- 2011. *التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين*. مجلة شؤون عربية. عدد 145 (94-104).

- ---. 2011ب. الثورات الشعبية العربية وتأثيراتها على قضية فلسطين. مجلة شؤون عربية. عدد 147 (70-77).
- لامب، فرنكلين. 2011. اللاجئون في ليبيا وأزمة الجماهيرية الحالية. ترجمة زينب عبد الله. من موقع لاجئ نت شبكة أخبار الفلسطينيين في لبنان.
<http://www.laji-net.net/arabic/default.asp?contentID=1971>
- منى، زياد. 2013. وتبقى فلسطين البوصلة.
<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/70c27832-0ad9-4f49-9b4b-89f0fdd5469c>
- النجار، محمد. 2013. "إعلام مصر يحرض على الفلسطينيين والسوريين". الجزيرة. نت. بتاريخ 2013/7/15 من الرابط التالي:
<http://www.aljazeera.net/news/pages/8ef6b8a5-1c62-4a81-8bdf-0bbf9886de77>

English resources

- Ahmad, Sidi and Amr Kashwaa. 2012. Seminar on Palestinian Refugees in the Arab World: Realities and Prospects. <http://studies.aljazeera.net/en/events/2012/05/20125893544200651.htm>
- ANERA. 2013. "Palestinian Refugees from Syria in Lebanon." *ANERA Reports*. Vol. 4. April 2013.
- Conservative Middle East Council. 2011. *The Arab Spring: Implications for British Policy*.
- Falk, Richard et al. 2008. *International Law and The Third World: Reshaping Justice*. USA. New York: Routledge-Cavendish.
- Giacaman, George. 2011. *The Arab Revolutions-in-the-Making and Palestine. Perspectives, Political Analysis and Commentary from the Middle East*.
- Kagan, Mike. 2007. "The Decline of Palestinian Exceptionalism Observation of a trend and its consequences for refugee studies in the Middle East." Cairo, Egypt: The American University in Cairo.
- Khalil, Asem. 2011. "Socioeconomic Rights of Palestinian Refugees in Arab Countries." *23 International Journal of Refugee Law* 4, (1-40) Oxford University Press.
- Khalil, Asem. 2011. "The 'Protection Gap' And The Palestinian Refugees Of The Gaza Strip." Palestine: The Forced Migration and Refugee Unit, Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies, Birzeit University.
- Qandil, Magda. 2012. *The Syrian Revolution and Palestinian Refugees in Syria: Realities and Risks*. In a conference held by AlJazeera Center for Studies and the Palestinian Return Center entitled "Palestinian Refugees in the Arab World: Reality and Prospects".
- Rempel, Terry (ed.). 2009. *Rights in Principle, Rights in Practice: Revisiting the Role of International Law in Crafting Durable Solutions for Palestinian Refugees*. Bethlehem, Palestine: Badil Resource Center.

- Rempel, Terry. 2012. A Right to Take Part? Refugee Participation in the Negotiation of Durable Solutions. In a conference held by AlJazeera Center for Studies and the Palestinian Return Center entitled "Palestinian Refugees in the Arab World: Reality and Prospects".